قضايا النوع الاجتماعي في السينما والتعليم الجامعي «تشكيل الصورة الذهنية للمجتمع نحو المرأة»

مروة وصفي (مصر).

* ملخص تنفيذي Executive summary

إن وضع ومكانة المرأة يبدو في واقع الأمر مدخلاً هاما للكشف عن هوية الإشكاليات والتحديات الاجتماعية والثقافية بل والسياسية والاقتصادية التي قد يعاني منها أي مجتمع. ومن ثم، فإن تناولها وتحسين أوضاعها كمواطنة غير منقوصة الحقوق يمثل مفتاحاً هاما لا يمكن إغفاله للحل والمواجهة ودفع المجتمع في مجمله إلى الأمام. فإن كانت الديمقراطية تتعدى مفاهيم البنية الهيكلية والمؤسسية وتمتد بشكل أساسي إلى بناء البعد الثقافي ودعم ثقافة الديمقراطية التي تدعم من قيم الاختلاف والحرية وعدم التمييز، فأنه من ثم لا حديث عن أي مستقبل للديمقراطية في عالمنا العربي في ضوء ثقافة مجتمعية وحكومية تبنى وتكرس صورة نمطية معادية لنصف المجتمع والشريك الرئيسي في بناءه، ألا وهو المرأة.

وإذ نؤمن نحن بأهمية البعد الثقافي في علاج مشكلاتنا المعاصرة، فإننا نرى إحدى أهم تحديات تطوير وضع المرأة بمجتمعنا والوصول بها وبنا جميعا إلى مجتمع ودولة العدل والقانون والمساواة يتمثل في تلك الآليات التي تسهم بعمد وبدون عمد في تكريس صورة ذهنية رافضة للمرأة ولحقوقها كمواطنة وإنسان؛ وتتمثل أهم تلك الآليات فيما تقدمه كلا من الرسالة الإعلامية والتعليمية. ونظراً لضيق الوقت والاتجاه نحو الهدف العام بصورة أكثر دقة، فقد رأينا تناول حالتي السينما المصرية كدراسة حالة للرسالة الإعلامية المصورة وتناول حالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة كدراسة حالة للرسالة التعليمية وذلك بالتركيز على العشر سنوات الأخيرة بشكل أساسي وكيفية التغير لجعل كلا الرسالتين أكثر ارتباطا بمساواة النوع وقيم عدم التمييز.

فطالما عكس التعليم درجة التطور التي وصل إليها المجتمع كما شكلت السينما وبالأخص في الحالة المصرية مرآه للمجتمع وما لحق ما به من أمراض وآفات. وإذ يرى البعض أن السينما تعكس ما آل إليه المجتمع، إلا أن العلاقة فيما بينهما ليست أحادية التوجه. فعلى الجانب الموازى، تسهم السينما مثلها مثل التعليم في تشكيل قيم المجتمع وثقافته عبر العصور ونشر أنماط ما من السلوك فيما بين أفراده. فلنا أن نلحظ مؤخرا ما ألت إليه السينما المصرية من نشر لقيم معاداة القانون والتركيز على الجوانب السلبية للحارة المصرية وخاصة النساء وكيف أسهم ذلك في التأثير على تشكيل رؤية المواطنين وبالأخص فيما بين الأطفال والشباب.

فبصورة عامة، تلعب وسائل الإعلام بمختلف أشكالها دور هام في رسم التوجهات المجتمعية وتشكيل الصور الذهنية بعقل المستمع والمشاهد، عبر الإلحاح وتتابع الصور والربط ما بين بعض الأنماط البشرية والسلوك؛ وهنا تأتى أهمية السينما كدراسة حالة للربط فيما بين المرأة وبعض الأنماط السلوكية الغير سوية. فعلى مدى تاريخ السينما المصرية تعددت الصور النمطية إلى يتم تناقلها بشأن المرأة، ما بين السلبية والايجابية أحياناً. فقديما تم تصويرها كمصدر للشر والإغواء للرجال في عدة أفلام، كان أبرزها فيلم «امرأة سيئة السمعة الذي تم إنتاجه عام 1973» وخلاله تم تجسيد المرأة كسلعة جسدية يعمد زوجها إلى استغلالها من أجل الترقي الوظيفي، كما عمد فيلم «سواق الأتوبيس» إلى التركيز على عدم استقلالية المرأة وخمولها واعتمادها المادي الكامل على الزوج واستغلاله، عبر الزوج الذي يضطر إلى السرقة من أجل إرضاء متطلبات زوجته.

إلا أن العقدين الأخيرين في مصر شهدا صعوداً لظاهرة جديدة وبالتحديد مع إنتاج فيلم إسماعيلية رايح جاي، عبر ما يسمى بالاتجاه نحو «السينما النظيفة» والتي جاءت انعكاسا لتراجع الإيمان المجتمعي بقيم ومفاهيم الحريات الشخصية من جانب واستعادة مفاهيم الأسرة والعائلة والقبيلة من جانب أخر؛ وهما ما ترك كليهما أثاراً سلبية على المرأة بالأعمال السينمائية والدرامية. فبتأثير من الحركات الدينية والقوى المناهضة للفن وبدعم من تناقضات المجتمع الأخلاقية، تحولت فكرة السينما النظيفة إلى معاداة للمرأة واعتبار أنها السبب الرئيسي عن نشر قيم الفسق والفساد بالمجتمع. وتطور الأمر حتى انتهى إلى تراجع قضايا السيدات والبطولة النسائية عن مختلف الأفلام السينمائية، بحجة أن تناول هذه القضايا يسهم في دفع النساء نحو الاستقلال ومن ثم كسر منظومة العائلة والأسرة وتهديد بنيتها. وظهرت بكثرة موجة الأفلام الكوميدية التي تعمدت التركيز على الأفيهات وتجاهل القضايا المجتمعية الهامة وبينها قضايا المرأة، فكانت موجة أفلام محمد سعد وهنيدى وغيرها. بل أن الكثيرون من منتجي الأفلام بدأوا التعبير عن فخرهم واعتزازهم بإبعاد المرأة وقضاياها تحت مسمى السينما النظيفة. ومن هنا بدأ اختزال دور المرأة في السينما على الصور التالية «المرأة الأم والزوجة، المرأة بالدور الثاني الهامشي إلى جانب البطولة الذكورية، المرأة الباحثة عن الزواج والحب والرافضة للاستقلالية المادية والمجتمعية أو تلك التي يؤدى نجاحها المجتمعي إلى فشلها على الصعيد العائلي» في محاولة لاستعادة الأدوار التقليدية للنساء بالمنزل وداخل نطاق الأسرة.

على الرغم من ذلك، فان البعض من مخرجي الأفلام المصرية لم يستسلموا لهذا الوضع وخاصة من قبل المخرجات النساء. فظهرت أفلام لكسر هذه الموجة مثل الباحثات عن الحرية وبنتين من مصر ومذكرات مراهقة وبلد البنات وأحلى الأوقات وتناولت في أغلبها مشكلات المرأة المعاصرة وبحثها عن هويتها المجتمعية بعيدا عن الإطار الذي يسعى المجتمع إلى تحجيمها بداخله «إطار الأسرة والزوجة». لكن في مقابل هذا النوع من الأفلام اتجهت السينما المصرية بوتيرة غير مسبوقة في العشر سنوات الأخيرة إلى ما يسمى بموجة أفلام العيد أو الأفلام التجارية والتي تعمدت الإثارة واستغلال النساء كمصدر جذب للمشاهد دون محتوى أو معالجة درامية لأي من قضايا المجتمع الشائكة. فبات دور المرأة قاصرا على تقديمها كسلعة جسدية ليس أكثر واتجهت الغالبية من الأفلام إلى الاقتصار على دور المرأة الراقصة أو المرأة المغرية للرجال وابتعدت عن الشاشة المرأة العاملة والمقاتلة والناشطة والثائرة. على صعيد أخر ظهرت نوعية من الأفلام لتقديم رسائل مباشرة للمرأة للعودة إلى دورها داخل الأسرة والعائلة وتوجيه النقد اللاذع لمطالبها بالتحرر من القيود المجتمعية التي فرضت عليها. من أبرز هذه الأفلام «تيمور وشفيقة» الذي اتجه إلى تناول احتياج المرأة إلى المعاملة الطفولية والغير مستقلة مهما كان حجم نجاحها العملي والعلمي وانتهى بترك الوزيرة لعملها وزواجها من بطل الفيلم، ومؤخرا تم عرض فيلمي «مراتي وزوجتي» و«الآنسة مامي» وكليهما وجه انتقادا إلى المرأة الناشطة بالمجتمع المدني أو سيدة الأعمال، مصورا إياهم كسيدات مقصرات في حياتهن العائلية وداعيهم إلى العودة من جديد للمنزل ولمنظومة الأسرة والزواج.

على الصعيد المكمل للصورة النمطية التي تقدمها السينما تأتى المنظومة التعليمة بمختلف مستوياتها والتي

نركز فيها على التعليم الجامعي ليكرس من الصورة ذاتها عبر تجاهل الأدوار التاريخية للمرأة المصرية وما بذلته من جهد في بناء الدولة ومقاومة المحتل ورسم خريطة التاريخ القديم و المعاصر. فالتعليم بصورة عامة يعد واحداً من أهم مقومات تمكين المرأة، بحيث يمكنها من المنافسة على مختلف الأصعدة عبر تزويدها بأدوات المنافسة وتعريفها على منظمة حقوقها القانونية والسياسية. ولهذا نجد أن العديد من الدراسات قد اتجهت إلى التركيز على عدالة فرص الدخول إلى العملية التعليمية فيما بين الجنسين دون الاهتمام بعدالة المحتوى التعليمي وما يقدم لكليهما من محتوى يشكل بعض الصور النمطية في أذهانهم. وهنا تكمن المشكلة في أن المحتوى العلمي لا يدعم من مبادئ عدم التمييز ومحاربة الصورة المجتمعية الخاطئة للمرأة بالمجتمع المصري، على النقيض فانه يتجه في الغالبية من مقرراته التعليمية إلى تجاهل دور المرأة كدراسة للحالة سواء على الأصعدة التاريخية أو السياسية والاقتصادية وغالبا ما تكون النماذج المشرفة للدراسة من الرجال. كما تخلو المؤسسات التعليمية من تدريس مقررات خاصة بالمرأة في إطار دعم منظومة العدالة والمساواة بالمجتمع ويكتفي البعض منها ببعض الدورات التدريبية الشكلية التي لا تغير من الواقع شيء.

* ما الذي يستدعى التغيير Current situation

عانت المرأة المصرية تاريخياً الحرمان من التعليم وممارسة حقوقها الكاملة كمواطنة، إضافة إلى حرمانها الحق في اختيار نمط الحياة المناسب لها واختيار من يشاركها حياتها. وتعددت الظواهر المسيئة لها، ما بين الزواج المبكر والختان وممارسة العنف الجسدي والنفسي ضدها بالمنزل. ورغم ما قامت به النساء من جهود لتطوير وضعها السابق، بداية من أوائل القرن العشرين وحتى يومنا هذا ورغم تطور العصر وما لحق بالعالم من انفتاح وتخطى لمسألة المساواة «الطبيعية» فيما بين البشر، فلا تزال المرأة المصرية حتى يومنا هذا تعانى الاضطهاد والحرمان من الحقوق الأساسية، بل أن العشر سنوات الأخيرة قد شهدت موجة غير مسبوقة من العنف الجسدي ضد النساء بهدف حرمانهم من اي مساحة بالمجال العام «بالشارع أو المدرسة أو العمل» والرغبة في إعادتهم إلى الأدوار التقليدية لرعاية الزوج والأسرة، وهو أمر شديد الخطورة ويستحق الوقوف عليه للتعرف على الأسباب التي أدت بالمجتمع نحو هذا التراجع. بحيث يمكن إيجاز وضع المرأة الحالي بإيجاز كالتالي:

- فعلى الصعيد الاقتصادي لا تزال المرأة المصرية تتصدر قائمة العاطلين عن العمل، إما لأسباب اقتصادية أو لأسباب اجتماعية ترتبط بمنعها من النزول إلى سوق العمل. وعلى صعيد أخر تمتهن الكثير من السيدات العمل من المنزل في إطار ما يسمى بالاقتصاد الغير رسمي ومن ثم تواجه الحرمان من توافر منظومة الحماية لحقوقها كعاملة. كما تعانى العديد من السيدات من تراجع أجورهن مقارنة بالرجال ولهذا طالما يفضل القطاع الخاص الاستعانة بالفتيات لكونهن أكثر كفاءة وأقل تكلفة في الكثير من الأحيان.

- وأما على الصعيد المجتمعي تتحمل المرأة وفقا لما جرى عليه العرف والتقاليد المسؤولية الأكبر، بل والوحيدة في اغلب الوقت، فيما يرتبط برعاية شؤون الأسرة والأطفال. وهو ما يفرض على المرأة العمل بداخل وخارج المنزل والقيام بمهام مضاعفة عما يقوم بها الرجال، تحت وطأة التقاليد التي تجنب الرجل المشاركة في تحمل مهام المنزل والأطفال بالداخل.

- وأما على الصعيد الثقافي وهو الأمر شديد الارتباط بمختلف الجوانب الأخرى، تعانى المرأة المصرية كما سبقت الإشارة من تراجع كبير فيما يرتبط بقيم المجتمع وسلوكه في التعامل معها والنظر إليها، فأصبحت المرأة شبه محرومة من التمتع بحق المجال العام الأمن ومن ثم المشاركة في سوق العمل دونما التعرض للأذى النفسي والجسدي في الكثير من الأحيان.

تلك التحديات التي تعانى منها المرأة المصرية على مختلف الأصعدة قد تتطلب تضافر مختلف الجهود من

قبل الدولة والمجتمع بأكمله من أجل مواجهتها، إلا أن التحدي الأكبر والعلاج في ذات الوقت يتمثل في تعديل رؤى وأفكار ومن ثم ثقافة المجتمع التي تضمن وحدها للمرأة اتخاذا الخطوات الأولى لمواجهة مشكلاتها. فإن كانت المرأة غير قادرة في بعض الأحيان على مجرد التواجد الأمن بالشارع، في ظل ثقافة أحيانا ما تبرر العنف ضدها وتلقى بالمسؤولية عليها، فكيف لها أن تحسن من أوضاعها الاقتصادية والسياسية! وهنا تبدو الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في آليات صنع الأفكار على الصعيد المجتمعي وعلى رأسها السينما والتعليم.

* ما هي الافتراضات التي قامت عليها دراسة الحالة Hypothesis

تقوم الدراسة على افتراض رئيسي مؤداه أن كلا من الرسالة السينمائية والتعليمية تلعبان الدور الأهم في تشكيل الصور الذهنية والنمطية الخاصة بدور ومكانة المرأة في منظومة المجتمع. ومن ثم فإنها تفترض أن كلا الرسالتين اتسمتا بتكريس الصور إما المعادية أو السلبية أو على أقل تقدير الغير داعمة لمبدأ عدالة التمثيل ما بين الرجل والمرأة وبصورة أكبر في العشر سنوات الأخيرة.

حيث عانى المجتمع المصري في سنواته الأخيرة من اضطراب فيما يرتبط بتشكيل هويته ومنظومة القيم التي يتبناها ويرسم بالاعتماد عليها مواقفه، ولهذا تزايدت الظواهر السلبية التي اختلف الساسة والباحثون في تفسيرها؛ وعلى رأسها العنف الممارس ضد الأقليات والمرأة. فطالما أعتمد المجتمع على عدة مصادر لتشكيل منظومتة القيمية وتعريف مفاهيم الحلال والحرام والتراث والتاريخ وما تناقلته المجتمعات عبر الأجيال المتعاقبة والعلاقات الإنسانية والثقافة التي يستمدها المجتمع سواء من الداخل أو الخارج. وأيا كانت المصادر التي يستقى منها المجتمع ثقافته، يبدو التساؤل دوماً عن كيف انعكس اختلال منظومة هذه القيم على وضع ومكانة المرأة بالمجتمع؟ وكيف يمكن من ثم إعادة تفعيل وهيكلة هذه المنظومة في اتجاه يدعم من دور المرأة واستعادة حقوقها المهدورة؟

ويبدو أن تحسين مكانة المرأة لا يأتي في صالحها بمفردها وإنما في صالح مكانة الدولة المصرة أيضا ووضعها على الصعيد الدولي، فهناك العديد من المواثيق الدولية والإقليمية التي صدقت عليها الدولة المصرية قد تضمنت النص على احترام حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق والواجبات التي يكفلها له القانون كمواطن، دون تميز قائم على عرق أو جنس أو لون. والبعض من هذه المواثيق قد تناول صراحة حقوق المرأة والمساواة فيما بينها وبين الرجال على كافة الأصعدة، على رأسها يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة 1979 وما أدخل عليها من تعديلات لاحقة وقد صدقت عليها مصر بتاريخ 188 سبتمبر 1981 ونشرت بالجريدة الرسمية في عددها الصادر برقم 51 17 ديسمبر 1981[16]؛ إضافة إلي العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية.

ونحن هنا نفترض أن عدالة التعليم والمساواة لا تقف عند مرحلة تكافؤ الفرص في الولوج إلى العملية التعليمية واللحاق بها، وإنما يمتد ليشمل جوانب لا تقل أهمية وهى عدالة المخرجات وعدالة المحتوى التعليمي المقدم إلى الطلاب وضرورة خلو هذا المحتوى من تلك الرسائل التي تحرض على كارهية الأخر ومعاداته ووضعه في إطار تقليدي ورجعى. كما هو الحال بالسينما، فحرية الإبداع الفني لا تتعارض على الصعيد الأخر مع ضرورة الالتزام بقيم المساواة وعدم التميز والتوقف عن بث قيم الكره للأخر. ولهذا فان كلا من الرسالة السينمائية والتعليمية وان مثلا تحديات أمام قضايا النوع الاجتماعي فإنها تحمل في طياتها الحل وذلك عبر مراجعة هذه الرسالة وتنقيتها وتحديثها والبحث عن بدائل مجتمعية غير حكومية لتفعيل القيم

16 نص دستور 1971 في المادة 151 على التالي «يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات ويبلغ بها مجلس الشعب مشفوعة بما يتناسب من البيان ويكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة»

الداعمة للمرأة كشريك مجتمعي رئيسي. وان التزام مصر بما صدقت عليه من معاهدات واتفاقيات دولية يقتضى بها العمل على كل ما يدعم من تكافؤ الفرص والمساواة فيما بين المواطنين باختلاف جنسهم. كما نعتمد في دراستنا على التزام المشرع المصري بما صدقت عليه مصر من اتفاقيات وهو ما ظهر جليا في عدد من القضايا التي تم الرجوع فيها إلى العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والسياسية.

في هذا الإطار تستهدف الورقة التواصل والتعاون مع عدد من الجهات الداعمة وذات الاهتمام بالقضايا مجال الدراسة، يأتي على رأسها التالي:-

- مطوري المناهج التعليمية «لجنة تطوير المناهج بكلية الاقتصاد»
- رؤساء الأقسام بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- المبادرات الدولية لتطوير المناهج Ford & Fulbright & British council
- مركز مكافحة العنف ضد المرأة بجامعة القاهرة
- نقابة المهن التمثيلية
- مبادرة الاتحاد الأوروبي لإنتاج الأفلام القصيرة
- مخرجي ومنتجي الأفلام الروائية القصيرة
- الغرفة المصرية لصناعة السينما

* الأهداف Objectives

في ضوء الأهمية السابق الإشارة إليها، تستهدف الورقة التالي بحثا عن بعض الحلول:-

- بحث الصور الذهنية التي تم تقديمها عن المرأة في العشر سنوات الأخيرة عبر المناهج التعليمية وآليات التعليم وما تم إنتاجه من أفلام سينمائية في تلك الفترة.
- بحث الارتباط ما بين الرسائل التي تم بثها من خلال هاتين الوسيلتين ونشر قيم العنف والكره والأدوار التقليدية للمرأة بالمجتمع
- البحث ميدانيا عن ما أنتجته تلك الرسائل من تأثير على واقع تشكيل الثقافة بالمجتمع وخاصة فيما بين الفئات العمرية ما بين 15-25 سنة
- دراسة حالة المناهج بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية كنموذج يمكن تعميمه مستقبلا على جامعة القاهرة ومختلف الجامعات الأخرى
- البحث عن وسائل تطوير المناهج والإنتاج السينمائي وتطوير البدائل الغير حكومية والغير مكلفة لدعم دور المرأة في إطار معاصر وقائم على قيم عدم التمييز والمواطنة الكاملة
- التواصل مع صناع القرار وتقديم التوصيات الكفيلة بالتطوير وبحث تكلفة وعائد الأخذ بها مستقبلاً.

* المنهاجية Methodology

لطالما كانت المبادرات الشبابية مصدر رئيسي لمواجهة التحديات المادية اللازمة لتطوير البنى الثقافية بأي مجتمع.

فعلى الصعيد التعليمي تظهر من وقت للأخر بعض المبادرات التي تحاول طرح بدائل عبر تنظيم بعض ورش العمل لنشر قيم التسامح وتقبل الاختلاف وغيرها من القيم الداعمة لأي نسق ديمقراطي؛ إلا أن الغالبية من هذه المبادرات قد افتقدت الجانب الخاص بالتركيز على قضايا المرأة وما يلحق بها من عنف

وظلم نتاجاً للثقافة المجتمعية السائدة. ولهذا تسعى تلك الورقة إلى تعويض ما جاء بهذه المبادرات والتركيز على هذا الجانب المغفل وذلك باعتماد منهاجية للتطوير من داخل وخارج المؤسسة التعليمية المختارة. وفي هذا ننتهج منظور دراسة الحالة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وتناول كلا من مضامين المناهج التعليمية وآليات التعليم بأقسام الكلية المختلفة من منظور عدم التميز ودعم مكانة المرأة، بحيث ستتم مراجعة مناهج التعليم المقدمة «عبر منهج تحليل المضمون» Content analysis والى أي مدى يغفل الكثير منها الرجوع إلى السيدات الرائدات عبر التاريخ من عدمه وكيف يمكن تطويرها لتصبح أكثر اتساقا مع قيم الديمقراطية والحرية في عمومها وقيم عدم التمييز على وجه الخصوص.

أما على الصعيد السينمائي، فقد كانت الأفلام القصيرة أيضا وسيلة هامة عبر التاريخ لإيصال فكرة لم يقنع منتجي الأفلام الروائية الطويلة بأهميتها من منظور تجاري. فقد شهد عام 1919 إنتاج أولى تلك الأفلام القصيرة إخراج فوزى الغازرلي Madam Loretta. وتبدو الإشكالية حاليا في دعم المبادرات الخاصة بالأفلام القصيرة لكي تنتج أثارها مجتمعيا وتصل إلى النسبة الأكبر من المشاهدين، حيث لا تزال مساحة عرض هذه النوعية من الأفلام بالحالة المصرية قاصرة على قاعات المؤتمرات والمنتديات والمهرجانات الدولية والإقليمية. انطلاقا من ذلك سوف تنتهج تلك الورقة المراجعة النقدية للأفلام المنتجة في العشر سنوات الأخيرة مع التركيز على تلك الأفلام التي ارتبطت معالجتها بقضايا الأسرة والمرأة سواء عبر الرسائل المباشرة أو الغير مباشرة وذلك باستخدام منهج تحليل المضمون أيضاً مع التركيز على الرسالة المصورة. وذلك في محاولة للبحث عن آلية لتطوير هذا المنتج مستقبلاً ومواجهته بالبدائل الأخرى وعلى رأسها الأفلام الروائية القصيرة.

تعتمد الورقة البحثية على «تحليل المضمون» «وتحليل الصورة» كآليات رئيسية لدراسة التأثير الذي تركته المناهج التعليمية والسينما في السنوات الأخيرة.

* آلية جمع المعلومات Data collection

اعتمد جمع المعلومات على آليات رئيسية وهى كالتالي:

- الأدبيات النصية السابقة Textual data والتي تناولت بالبحث والتحليل ارتباط المحتوى التعليمي والرسالة السينمائية بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة وتكافؤ الفرص، إضافة إلى تلك الإحصائيات التي رصدت انتشار قيم العنف ومعاداة المرأة بالشارع المصري وبين الفئات العمرية السابق الإشارة إليها.
- المصادر البصرية Visual data وذلك بالرجوع النقدي إلى محتوى عدد من الأفلام التي تناولت أبعاد خاصة بالمرأة في العشر سنوات الأخيرة.
- المقابلات الشخصية مع مطوري المناهج التعليمية ومخرجي بعض الأفلام الروائية القصيرة وخاصة السيدات فيما بينهم؛ إضافة إلى المهتمين بتطوير المنتج السينمائي داخل نقابة المهن التمثيلية ومعهد السينما.
- استطلاعات الرأي لطلاب وأساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فيما يخص محتوى المناهج المقدمة وارتباطها بقيم المساواة وعدم التمييز.

* تطبيق المنهج والنتائج:

أولاً: السينما

لم تعتاد السينما المصرية تاريخيا التقرب من واقع المرأة المصرية بشكل إيجابي مباشر، ومالت في الكثير

منها إما إلى التعرض لها عبر القضايا الفرعية أو الرسائل الغير مباشرة. على الرغم من ذلك، ظهرت بعض الأفلام التي حاولت رصد هذا الواقع، فكان من بينها دعاء الكروان والحرام وأريد حلاً، مرورا بإمبراطورية ميم والعوامة والشقة من حق الزوجة وغيرها. وعلى الرغم من أن البعض منها قد رصد الجوانب القانونية أو الاجتماعية لوضع المرأة وما يحيط بها من قيود، إلا أن الغالبية العظمى لم تنتهي لصالحها، بل على النقيض كثيرا ما انتهت تلك الأفلام بالرجوع إلى الأدوار التقليدية للمرأة وحصولها على الحبيب والزوج كخط للنهايات السعيدة للأفلام المصرية في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين.

وقد شهدت العشر سنوات الأخيرة وتحديدا الفترة ما بين 2004 وحتى 2014 تأرجحا فيما بين محاولات تقديم فن ذو رسالة وهدف مجتمعي وبين ما يصطلح على تسميته بالسينما والأفلام التجارية، التي كان لها الغلبة في هذه الفترة، وبالأخص فيما بعد إنتاج فيلم «اسماعيلية رايح جاي» وما حققه من إيرادات مهولة في هذا العام، وصلت إلى ما يقارب 28 مليون جنيه، رغم عدم تقديمه أي رسالة وامتلاء محتواه بالعديد من الأخطاء، التي جاء على رأسها ظهور التكنولوجيا الحديثة في الوقت الذي يتناول فيه الفيلم فترة الثمانينات. إلا أن هذا الفيلم وما حققه من مكاسب مادية لمنتجيه قد جعل من شباك التذاكر والإيرادات معياراً أوحد للإنتاج في السنوات اللاحقة، وذلك بالتوازي مع هيمنة المنتج «التاجر» الغير متخصص والغير مهتم بالعمل الفني.

وعلى الرغم من محاولة بعض المخرجين ومنتجي الأفلام تقديم محتوى مختلف ومواجهة تلك الأفلام التي لا تهدف سوى للربح، إلا أن كلا النوعين من الأفلام تأرجح اقترابه من وضع المرأة ما بين السلب والإيجاب. لهذا اعتمدنا على انتقاء البعض من هذه الأفلام وتحليل محتواها والتعرف من خلالها على تلك الصور الذهنية التي قدمتها للمرأة. تلك الأفلام التي تم الرجوع إليها هي: محامى خلع، أريد خلعا، الثلاثة يشتغلونها، تيمور وشفيقة، أنا ومراتي وزوجتي، بنتين من مصر، الآنسة مامي، بنطلون جوليت، حلاوة روح، ركلام، أحكى يا شهرزاد، كباريه، فيلم 678، بنات وسط البلد، بدون رقابة، حين ميسرة، كلمني شكراً، هي فوضى، الألماني، بلد البنات، بنات وسط البلد. وبرصد وتحليل محتواها قد تبين أنها قد اختزلت وضع ومكانة المرأة في التالي من الصور الذهنية :

- **السخرية من قضايا المرأة وتهميشها** وقد ظهر ذلك جلياً في عدد من الأفلام التي اقتربت من تناول تعديلات القوانين الخاصة بالمرأة ومنحها البعض من حقوقها، إلا أنها تعمدت تناول هذه القضايا في إطارٍ تغلب عليه الكوميديا والسخرية. يأتي على راس هذه الأفلام، محامى خلع للفنان هاني رمزي وأريد خلعاً للفنان اشرف عبد الباقي. بينما عمد الأول إلى تصوير مبررات المرأة المصرية لطلب الخلع من زوجها كمبررات واهية وشديدة السطحية والغباء، ليدور حول الزوجة المرفهة والتي تنتمي لأسرة ثرية وتريد خلع زوجها لسبب كوميدي لا أكثر. ليتجاهل الفيلم بذلك معاناة مئات الآلاف من السيدات المصريات أمام المحاكم المصرية التي تستمر لسنوات من جراء التعقيدات القانونية المفروضة على المرأة حال طلب التطليق من زوجها، بحيث اعتادت الزوجات مساومات الأزواج ودعواتهم للتنازل عن أطفالها وعن مجمل حقوقها المالية والقانونية مقابل موافقة الزوج على الطلاق وهو ما همشه الفيلم تماماً. بينما جاء الفيلم الأخر «أريد خلعاً» ليضيف إلى تسطيح القضية ذاتها، بل ويلقى باللوم على الزوجة إلى تطلب الخلع من زوجها لكونه يهمش من قيمتها كانسان ومن قيمة عملها، فيحملها الفيلم مسؤولية هدم الأسرة وإهمال الأطفال.

- **الفتاة الباحثة عن الزواج كهدف وحيد وأسمى بالحياة** رغم تناول الفيلم لإحدى الإشكاليات الهامة الخاصة بالعملية التعليمية وما تقوم عليه من تلقين وتراجع للمحتوى النقدي والحث على التفكير وذلك في صورة فتاة تعانى اضطراباً في تحديد هدفها من الحياة والفكر الذي تتبناه، ورغم أن الفيلم قد انتهى بتقديم رسالة جيدة تحث على ضرورة تعديل نمط التعليم القائم إلا أن النهاية لم تخلو من بحث الفتاة عن الزوج، لتجده بمدرج الجامعة وينتهي بمشهد زواجها منه. الأمر الذي ينقل صورة مؤداها اختزال هدف الفتيات من التعليم في البحث عن الحبيب والزوج.

– **استعادة الأدوار التقليدية للمرأة** وهو ما جاء مؤخرا في فيلم ياسمين عبد العزيز «الآنسة مامي» حيث يميل الفيلم إلى تناول حياة الفتاة التي تضع أولوياتها العمل وتفضله عن الزواج، ليصورها كإمراة غير ناضجة وصاحبة نظرية خاطئة في عدم تفضيل الزواج. وينتهي الفيلم كالعادة بدعوتها إلى التخلي عن تلك الأحلام والعودة إلى دورها الرئيسي كما يرسمه لها المجتمع والمتمثل في الزواج وإنجاب الأطفال.

– **التأكيد على ثنائية المرأة العاملة/ الزوجة الفاشلة** جاء فيلم مراتي وزوجتي ليستعيد الصورة النمطية للتناقض فيما بين المرأة العاملة والقيام بدورها كزوجة. حيث يتناول الفيلم لقصة زوجة تبحث عن قيادة إحدى جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة، لتعطى المبرر لزوجها بالزواج بأخرى، في إطار كوميدي شديد السطحية. الأكثر من ذلك أن الفيلم قد تعمد الاستخفاف بالمرأة العاملة وخاصة القائمين منهم على جمعيات المرأة، وذلك في إحدى المشاهد الذي تطالب فيه الزوجة زوجها بقراءة إحدى أبحاثها فيقابل طلبها بالاستهزاء مما تقوم به هي وأمثالها. لينتهي الفيلم باعتراف ضمني من الزوجة بخطأها في الاهتمام بعملها والإعلان عن استعدادها العودة التفرغ لزوجها وتوفير البيئة الملائمة له.

– **المرأة لا تصلح لتولى المناصب القيادية** في واحد من اسوأ الأفلام وأكثرها إهانة للمرأة يأتي فيلم تيمور وشفيقة والذي يعرض لامرأة لديها استعداد للتضحية بمستقبلها العلمي والعملي من اجل الزواج، لتجنب الرجل أي محاولة للتضحية من اجل الطرف الآخر. بل الأسوأ من ذلك اختزال القيمة البشرية في القدرات الجسمانية واستعادة نمط المرأة الضعيفة الغير قادرة على تولى أي المراكز الدولية أو القيادية لما قد تتعرض له من مخاطر. فشفيقة التي يؤهلها تفوقها العلمي لأن تصبح وزيرة ينتهي بها الحال إلى الموافقة بالتخلي عن كل ذلك، عقب محاولة الهجوم على الوفد الوزاري، ليظهر الرجل في صورة البطل المخلص ويستعيد الفيلم النمط الأبوي الذكوري للزوج والرجل الحامي لأسرته.

– **انتقاص قوة المرأة من أنوثتها** تصوير الفتاة التي تتخلى بالقوة البدنية أو الفكرية بأنها فتاة بالضرورة تخلت عن أنوثتها وأصبحت كالرجال في المظهر ومن ثم لا تصلح لان تكون زوجة أو أم وفقا لمعايير المجتمع. وبهذا يدعو الفيلم بشكل غير مباشر إلى استعادة نمط الفتاة المستضعفة والتي لا تقوى على مواجهة المجتمع ومنافسة الرجال.

– **استباحة أجساد النساء** وهو ما يبدو في العديد من الأفلام التي تبرر استباحة أجساد النساء طالما لم يلتزمن بقيم المجتمع التي فرضها عليهم. جاء الأمر واضحا في إحدى أفلام البطولة الشبابية تحت عنوان بنطلون جوليت، والذي يبدو واضحا من مسماه تعرضه إلى فتاه تواجه العديد من مشاهد التحرش ولمس جسدها، بينما يبرر البطل ذلك بما ترتديه من ملابس ويدور الفيلم حول رغبته في إنهاء علاقته معها لهذا السبب.

– **المرأة كسلعة جنسية** وهو ما تعرضه الغالبية العظمى من الأفلام المسماة بالأفلام التجارية أو أفلام موسم العيد أو ما أطلقه عليها البعض مؤخرا "أفلام السبكي". وتقوم هذه الأفلام على استهداف موسم سينمائي معين عبر أفلام تعتمد على بعض الراقصات ومجموعة من الأفيهات الركيكة والقصة السطحية الغير مترابطة.

– **المرأة والمتاجرة بجسدها** اتجهت أفلام عدة من بينها أفلام المخرج خالد يوسف، وبعض من أفلام محمد رمضان، إلى عرض وضع الحارة المصرية والعشوائيات. وتركز رسالة الغالبية من هذه الأفلام على المرأة الفقيرة التي لا تجد بالضرورة سوى جسدها لتستغله كسلعة تستطيع من خلالها كسب قوت يومها.

ثانيا : المناهج التعليمية: بكالوريوس العلوم السياسية

تتعدد دراسات العدالة التعليمية والمساواة، إلا أن الغالبية من هذه الدراسات قد انتهجت التركيز على معيارين للعدالة وهما عدالة الالتحاق بالعملية التعليمية وعدالة التقييم. بينما تجاهلت تناول عدالة المحتوى التعليمي وما يحتويه من قيم ورسائل موجهة بشكل مباشر إلى الطالب. وهو أمر شديد الأهمية، فالعودة إلى الأنماط التعليمية وخاصة الجامعية في مصر في السنوات العشر الأخيرة يؤكد أن المحتوى قد تعمد تجاهل المرأة والتهميش من دورها وترسيخ صورة نمطية مؤداها العودة لأدوار المرأة التقليدية.

من هنا تأتى أهمية دراسة محتوى المناهج التعليمية وبالأخص في إطار كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التي تسهم بشكل كبير في دراسة مساحة المجال العام وما يرتبط به من تهيأة من اجل توفير مشاركة فاعلة للمرأة. ولهذا كان لزاما التعرف على التأثير الذي تركته المناهج التعليمية في ذهن الطالب فيما يخص المرأة عبر الاستبيان الذي سنتطرق إليه لاحقا والى نتائجه. في هذا الإطار اعتمدت الورقة على مراجعة محتوى ومضمون عدد من المواد الدراسية التي يتم تدرسيها ليحصل الطالب على بكالوريوس العلوم السياسية.

وبصورة عامة، يحتاج الطالب إلى إتمام 23 كورس إجباري وثماني كورسات اختيارية موزعة فيما بين التخصص الرئيسي والفرعي. تلك المواد التي تم تحليل محتواها هي التالي: نظرية العلاقات الدولية p234/ الأيدلوجيات السياسية المعاصرة p238/ حقوق الإنسان p239/ النظام السياسي المصري p231/ النظرية السياسية p331/ المنظمات الدولية /p333تطور العلاقات الدولية p334/ الاجتماع السياسي p338/ قضايا دولية معاصرة p436) والتي بالرجوع إلى محتواها تبين تجاهل هذه المواد لمختلف اقترابات النوع الاجتماعي في دراسة العلوم السياسية، بل أن ما يتم تناوله من دراسات حالة ونماذج للشخصيات والقيادات المؤثرة على الساحتين الدولية والإقليمية ينصب تركيزها على أدوار الرجال فقط وهو ما سوف يبدو جليا في آراء طلاب العلوم السياسية ومدى معرفتهم بالنساء كشخصيات مؤثرة في صناعة التاريخ والعالم المعاصر.

استبيان رأى الطلاب

استهدف هذا الاستبيان التعرف على رأى الطلاب فيما يخص قضايا المرأة ومكانتها، والأهم من ذلك محاولة استنباط التأثير الذي تركته المناهج التعليمية بقسم العلوم السياسية على تشكيل رؤى وأفكار الطلاب في هذا الشأن. وتنبع أهمية هذا الاستبيان من كونه قد ارتبط بشكل أساسي بطلاب دراسي العلوم السياسية ومن ثم يفترض بهم أن يكونوا أكثر دراية عن غيرهم بالشأن العام والقضايا المجتمعية ذات الصلة به. في هذه النقاط نتناول ما تم رصده عبر هذا الاستبيان الذي استهدف عينة من خمسون طالب، ينتمي أغلبهم للفرقة الرابعة ببكالوريوس العلوم السياسية.

المحتوى:

- السؤال من 1-4 يسعى إلى التعرف على طبيعة المواد التي يقوم الطالب بدراستها فيما يخص قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
- السؤال من 5-10 يسعى إلى التعرف على اتجاه الطالب ورؤيته للمرأة -كطالب للعلوم السياسية- وإلى أي درجة تكمن الحاجة إلى تطوير المناهج.
- السؤال من 11-20 يتضمن تقيم معرفة الطالب بأهم المؤسسات الفاعلة في حقوق المرأة والقوانين

والشخصيات النسائية ومن ثم ارتباط ذلك بما يتم تدريسه من مواد قانونية وسياسية
- السؤال 22–21 التعرف على مقترحات الطلاب ومدى احتياجهم إلى تدريس منهج خاص بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة

النتائج

- استهدف الاستبيان عينة عشوائية من طلاب الفرقة الرابعة بقسم العلوم السياسية.
- حجم هذه العينة خمسون طالبا، موزعون ما بين الإناث والذكور
- حجم العينة 60% من الإناث إلى 40% من الذكور
- يرى 60% منهم أن التعليم والمناهج المدروسة تسهم في تشكيل الصور النمطية للنساء % يرون أن التعليم لا يشجع على التفكير النقدي والنقاش
- 50% من الطلاب لم يقوموا بدراسة اي من المناهج ذات الصلة بالمرأة والعلوم السياسية
- بينما يدعم منهم 70% من تولى النساء للمناصب القيادية، في حين يرفض 30% توليها لمنصب رئيس الجمهورية
- 85% لا يعلمن عن وحدة دراسات المرأة بالكلية
- 75% قاموا بتقييم أداءهم كضعيف فيما يخص التعرف على المؤسسات المحلية والدولية العاملة في مجال حقوق المرأة و70% معرفتهم ضعيفة بالقوانين المنظمة لحقوق المرأة
- 90% ما بين موافق وبموافق بشدة على الحاجة إلى تدريس مادة إجبارية للمساواة والنوع الاجتماعي كجزء من بكالوريوس العلوم السياسية

وبهذا يتضح عبر إجابات الطلاب عن الأسئلة المعلوماتية ضعف معرفة طلاب العلوم السياسية سواء بالمنظمات أو القوانين المرتبطة بحقوق النساء والتعرف على قضاياهم، ولكن على صعيد آخر يبدو لديهم استعداد لتدعيم أفكارهم فيما يخص هذه القضايا ومن ثم إمكانية وأهمية إعادة النظر في محتوى المناهج والدورات التدريبية التي تدعم من تعديل الصور النمطية السلبية لدى الطلاب.

توصيات:

- التعاون مع الغرفة المصرية لصناعة السينما من أجل تخصيص جزء من الموازنة لإنتاج الأفلام القصيرة وعرضها بدور العرض السينمائي بتذاكر منخفضة، على أن يتم تعميمها على الجامعات والمدارس والاستعانة فيها مع الفرق المسرحية وفرق التمثيل الموجودة بالجامعات المختلفة من اجل المشاركة بهذه الأفلام، وهو ما يسهم من ثم في تجنب الأموال اللازمة من أجل الاستعانة بالنجوم
- التعاون مع السفارات الأجنبية وخاصة الألمانية والفرنسية اللتان ترعيا مؤتمر أوروبي سنوي لسينما المرأة بمصر، وتقديم التسهيلات الحكومية من اجل تعميم الأفلام الفائزة في هذا المهرجان على نطاق أوسع.
- التعاون مع وحدة مراجعة المناهج بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وإنشاء وحدة فرعية بداخلها تتولى مراجعة محتوى المناهج المقدمة من منظور الجندر والمساواة فيما بين المواطنين
- تخصيص جانب من ميزانية مؤسسة فورد المقدمة لكلية الاقتصاد لتطوير مناهج العلاقات الدولية من اجل إدماج منظور الجندر في هذا الحقل، خاصة وان العمل جارى الآن من اجل تطوير أكثر من عشر مناهج ومقارنتها بما يتم تدريسه في الجامعات الأوروبية والأمريكية.

- التعاون مع وحدة دراسات المرأة بكلية الاقتصاد من اجل تنظيم عدد من حلقات التوعية والدورات التدريبية للطلاب بشكل دوري، على أن يتم الاستعانة خلالها بوسائل التأثير الحديثة من استخدام للوسائط المرئية والتدريبات التفاعلية، بعيدا عن نمط المحاضرات التقليدية التي لا تجذب انتباه أو اهتمام طلاب الكلية
- تخصيص جانب من منحة مؤسسة فورد من اجل إنشاء كورس إجباري لطلاب بكالوريوس العلوم السياسية لتناول قضايا النوع الاجتماعي في أبعادها الثقافية والسياسية والتركيز على الشخصيات النسائية المؤثرة على مستوى العالم.

ملحقات

استبيان: قضايا النوع الاجتماعي في المناهج التعليمية

Please "underline" your answer/answers

- الاسم: "اختياري":
- النوع: ☐ أنثى ☐ ذكر
- السن:
- القسم:

1. هل ترى أن التعليم يسهم في تشكيل الصور النمطية والذهنية بشأن النساء:
☐ أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ لا أوافق
2. هل ترى أن المناهج التعليمية تشجع على التفكير النقدي والنقاش:
☐ أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ لا أوافق
3. هل قمت بدراسة أي من المواد التي تناولت قضايا النساء والنوع الاجتماعي:
☐ نعم ☐ لا ☐ لا أتذكر
4. إذا كانت الإجابة بنعم، أذكر اسم المقرر وفي أي مرحلة تعليمية قمت بدراسته:
   - اسم المقرر:
   - العام الدراسي:
5. هل ترى ان النساء يختلفن عن الرجال في:
☐ الخصائص النفسية فقط
☐ الخصائص البيولوجية فقط
☐ النساء أقل عقلانية
☐ كل ما سبق
☐ لا يوجد اختلاف فيما بينهما
6. هل تدعم من وصول المرأة لمراكز صنع القرار:
☐ أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ لا أوافق
7. هل تدعم من تولى المرأة لمنصب رئيس الجمهورية:
☐ أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ لا أوافق
8. إذا كانت الإجابة "بلا" أذكر إحدى الأسباب التي تحول دون ذلك في اعتقادك:
   - السبب:
9. هل ترى اختلافا في كون القائم بالتدريس أستاذ أو أستاذة:
☐ نعم ☐ لا ☐ محايد

تعليقات إضافية:

10. هل ترى تميزا "سلبا أو إيجابا" تجاه الطالب اعتمادا على النوع الاجتماعي:
☐ نعم ☐ لا ☐ محايد
11. هل تعلم عن وحدة دراسات المرأة بالكلية:
☐ نعم ☐ لا ☐ محايد
12. هل تعلم عن وحدة مكافحة التحرش بجامعة القاهرة:
☐ نعم ☐ لا ☐ محايد
13. إذا كانت الإجابة بنعم، هل ترى لها ضرورة:
☐ نعم ☐ لا ☐ محايد
14. ما هو المصدر الرئيسي الذي تستقى منه معلوماتك فيما يخص المرأة والقضايا المرتبطة بها:
☐ التليفزيون
☐ الصحف والمجلات
☐ الكتب
☐ المؤسسات التعليمية
☐ المؤسسات
☐ الأصدقاء

أخرى:

15. كيف تقيم معرفتك بالمؤسسات المحلية العاملة في مجال حقوق المرأة:
☐ ممتاز ☐ جيد جدا ☐ جيد ☐ ضعيف
16. هل تعلم اسم أي من هذه المنظمات، أذكرها:

17. كيف تقيم معرفتك بالمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق المرأة:
☐ ممتاز ☐ جيد جدا ☐ جيد ☐ ضعيف
18. هل تعلم اسم أي من هذه المنظمات، أذكرها:

19. كيف تقيم معرفتك بالقوانين المنظمة لحقوق المرأة في مصر:
☐ ممتاز ☐ جيد جدا ☐ جيد ☐ ضعيف
20. أذكر أسماء ثلاث شخصيات نسائية مصرية أثرت في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والأدبية... الخ "حال كنت تعلم":
- 1
- 2
- 3

21. أذكر أسماء ثلاث شخصيات نسائية قيادية على مستوى العالم "حال كنت تعلم":
- 1
- 2
- 3

22. هل ترى بضرورة تدريس مادة إجبارية عن قضايا النوع الاجتماعية والمساواة:
☐ أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ لا أوافق
23. ما ها الآليات التي تراها ملائمة لتحسين صورة المرأة عبر المؤسسات التعليمية:
☐ إقامة ندوات دورية بالجامعات
- تنظيم دورات تدريبية
- إقامة وحدة خاصة بالمساواة
- غير ذلك: